



الزراعة والري في العراق خلال العصر العباسي وأثرهما في التنمية الاقتصادية

رواء جليل حميدي^a

^aالمديرة العامة لتربية واسط

Rawaa.jaleel640@gmail.com

ARTICLE INFO

Article history:

Available online [21 Sep. 2026]

Keywords:

العراق
العصر العباسي
الزراعة
الري
التنمية الاقتصادية

المستخلص

يتناول هذا البحث واقع الزراعة ونظم الري في العراق خلال العصر العباسي، مع التركيز على دورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويستعرض البحث العوامل الطبيعية التي أسهمت في ازدهار النشاط الزراعي، مثل وفرة المياه وخصوبة الأراضي، إلى جانب السياسات التي انتهجتها الدولة العباسية في إنشاء القنوات وصيانة الأنهار وتنظيم توزيع المياه. كما يناقش أهم المحاصيل الزراعية، وأثرها في تنشيط التجارة والصناعات المرتبطة بها وزيادة موارد الدولة، ويخلص البحث إلى أن الاستثمار في البنية التحتية للري والإدارة الزراعية كان من أبرز أسباب الازدهار الاقتصادي في العراق العباسي، وأسهم في جعل المنطقة إحدى أهم المراكز الزراعية في العالم الإسلامي آنذاك.

Abstract

This study examines agriculture and irrigation systems in Iraq during the Abbasid period and analyzes their contribution to economic development. It explores the natural factors that supported agricultural prosperity, including fertile lands and abundant water resources, as well as the Abbasid state's policies in constructing canals, maintaining irrigation networks, and regulating water distribution. The research also discusses major crops and their role in stimulating trade, related industries, and state revenues. The study concludes that investment in irrigation infrastructure and agricultural administration constituted a key driver of economic prosperity and enabled Iraq to become one of the leading agricultural regions in the medieval Islamic world.

© 2026 Madenat Al-alem University College. Published by JMAUC. This is an open access article.

1. مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن دراسة التاريخ الاقتصادي للحضارة الإسلامية تُعد منخلاً أساسياً لفهم عوامل ازدهار واستقرار الدول وقدرتها على البناء الحضاري التراكمي. ويمثل العصر العباسي مرحلة مفصلية في تاريخ العراق؛ حيث تحول الإقليم من مجرد امتداد جغرافي إلى مركز الثقل السياسي والمالي للخلافة (حسن، 1974، ج3، ص 45).

ولم يكن هذا التحول وليد الصدفة، بل جاء نتاجاً لتكامل عناصر الإنتاج وفي مقدمتها قطاعا الزراعة والري اللذان شكلا عصب التنمية الاقتصادية آنذاك.

إن وفرة مياه دجلة والفرات وخصوبة أرض السواد، مدفوعةً بسياسات مائية وزراعية حكيمة انتهجها الخلفاء العباسيون، أسهمت في خلق طفرة إنتاجية انعكست إيجاباً على حركة الأسواق الداخلية والتجارة الخارجية (أبو يوسف، 1985).

ومن هنا نرى أن البعد الفلسفي والتنموي للعمل الزراعي في المنظور الإسلامي لم يقف عند حدود الاستهلاك المادي المجرد، بل ارتبط بنموياً بمفهوم إعمار الأرض والاستخلاف، وهو ما حفز الهمم نحو ابتكار وسائل ري متطورة استوعبت طاقات المجتمع وصنعت استقراراً مجتمعياً ملموساً (الجاحظ، 1965).

ويأتي هذا البحث ليميط اللثام عن آليات هذه المنظومة المائية والزراعية واستجلاء آثارها التنموية في العراق العباسي.

2. مشكلة البحث

رغم وفرة الدراسات التاريخية التي أصلت للعصر العباسي وسلطت الضوء على حوادثه السياسية وعلاقاته الخارجية، إلا أنني أرى - كباحثة - أن المكتبة التاريخية لا تزال تشكو من فجوة معرفية تحتاج إلى سد، وتتمثل في قصور تناول المتكامل الذي يربط بين المنجزات الهندسية والإدارية لقطاع الري وبين التحولات الهيكلية في الاقتصاد والمجتمع.

3. فرضية البحث

يتأسس هذا البحث على فرضية جوهرية مفادها: "أن الاستثمار الحكومي المنظم والمباشر من قبل السلطة العباسية في البنية التحتية لإدارة المياه، بالتوازي مع تبني تشريعات مالية مرنة في جباية الضرائب، كان المحرك الأساسي لازدهار اقتصادي والتكامل بين الريف والمدينة في العراق العباسي (أبو يوسف، 1985، ج 4؛ حمدان، 1970).

وأن أي تراخ أو إهمال رسمي في صيانة هذه المنظومة المائية كان ينعكس طردياً على شكل أزمات اقتصادية واضطرابات اجتماعية وسياسية تعصف باستقرار الخلافة".

4. منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صواب فرضيتها، اعتمدت في هذا البحث على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي. حيث لا تقف حدود جهدي كباحثة عند عتبة السرد الخبري للمادة التاريخية المستقاة من بطون الأمهات والمصادر الأولية، بل يتجاوز ذلك إلى وصف الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالزراعة وأساليب الري، ومن ثم إخضاعها للتحليل العلمي لمعرفة آثارها الاجتماعية والمالية، وربط المعطيات الرقمية

(كعائدات الخراج والضرائب والأسعار) بحركة العمران البشري والتنمية المستدامة، للخروج باستنتاجات موضوعية تفسر حركة التاريخ الاقتصادي بدقة.

5. الدراسات السابقة (مع رؤية ونقد الباحثة):

من خلال التقصي المسحي والإطلاع العلمي، تمكنت من حصر أبرز الدراسات التي تفاعلت جزئياً مع موضوع بحثي، وقمت بتصنيفها وتحليلها لتبيان مواطن التميز والفجوة التي يسعى هذا البحث لسدها:

أ- دراسة القاضي أبي يوسف (ت 182هـ) في كتابه "الخراج" (أبو يوسف، 1985):

تُعد هذه الدراسة وثيقة تشريعية واقتصادية مبكرة صاغت النظام المالي والزراعي للدولة العباسية في طور التأسيس. وقد ركز المؤلف على تبيان العلاقة الوثيقة بين "صلاح الأرض" وعمارته وبين استقرار بيت المال، موجهاً السلطة بضرورة الرفق بالرعية وحفر الأنهار كواجب أصيل على الدولة لضمان ديمومة الإنتاج.

وجهة نظر الباحثة الباحثة ونقد الدراسة: بالرغم من الأهمية الفقهية والتاريخية القصوى لكتاب الخراج، إلا أنه كُتب بطلب مباشر من الخليفة هارون الرشيد كدليل تشريعي وتوجيهي سلطوي (فقه مالي إداري)، في حين يتجاوز بحثي الحالي المنظور التشريعي المجرد ليدرس الأثر التنموي والتطبيقي الفعلي لتلك النظم والتشريعات على حياة المجتمع وحركة الأسواق في ريف العراق وحضره طوال العصر العباسي.

ب- دراسة جودة حسنين حمدان في كتابه "جغرافية المدن" (حمدان، 1970).

تناولت هذه الدراسة الأبعاد الجغرافية الطبيعية لبيئة العراق النهرية، وأفاض الباحث في رصد تقنيات الري المتبعة كالمساق، والقنوات الاصطناعية، مبيناً أثرها المباشر في توفير المياه للمراكز الحضرية الناشئة وتوسيع الأحزمة الخضراء المحيطة بالمدينة.

وجهة نظر الباحثة ونقد الدراسة: تميز طرح "حمدان" بالصبغة الجغرافية والهندسية البحتة التي تعنى بمسارات شبكات المياه وتوزيعها المكاني، بينما ينفرد بحثي الحالي بربط هذه المعطيات الهندسية بالسياسات المالية ونظم الملكية (كالإقطاع والوقف الزراعي) موضوعاً كيف تحولت هذه الهندسة المائية إلى محرك أساسي لتنشيط الصناعات التحويلية كصناعة الورق والمنسوجات في بغداد.

6. واقع الزراعة والإطار الاقتصادي في العراق في العصر العباسي:

تمثل الزراعة الركيزة الأساسية التي قام عليها النشاط الاقتصادي في الدولة العباسية، ولا سيما في أرض العراق الخصبة التي تكتنفها دجلة والفرات. ولم تكن الزراعة مجرد نشاط معيشي، بل كانت نظاماً متكاملًا يرتبط بسياسات الدولة المالية، وأنماط الملكية، وحركة الإنتاج، مما جعل منها محورا مهماً في مسيرة التنمية الاقتصادية آنذاك. وفي هذا المبحث، نحاول تلمس ملامح هذا النظام الزراعي من خلال الوقوف على دلالاته اللغوية والاصطلاحية، ثم تتبع أطرافه المالية والإدارية، وأخيراً استشراف آثاره الاقتصادية الملموسة على حياة المجتمع البغدادي.

أولاً: مفهوم الزراعة بين اللغة والاصطلاح

غني العرب بتفصيل ألفاظ الزراعة، إذ أوردت معاجمهم عدة دلالات متقاربة لهذه الكلمة. فلفظ "الزراع" في اللغة يُطلق على ما يُؤخذ من الحبوب في الأرض، بينما يُسمى النبات في الأرض التي تُركت بوراً ثم زرعت من تلقاء نفسها "زريعاً"، إشارة إلى ما يتأثر فيها من الحب أيام الحصاد.

أما "المُزْدَرَع" فهو الموضع الذي يختص به الرجل ليزرع لنفسه، ومنه قول الشاعر: "وأطلب لنا منهم نخلاً ومُزْدَرَعاً... كما لجبرائنا نخل ومُزْدَرَع". ويُستعمل الفعل مجازاً فيقال: "زرع الله الولد" و"زرع الرجل ولده"، إشارة إلى التنمية والتربية، وهذا يربط الزراعة بالبناء الحضاري والإنساني. وقد أشار القرآن إلى هذا المعنى في تشبيه الصحابة بالزراع: (كَزَّرَعُ أَوْحَرُ شَطْطاً فَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سَوَيفٍ) (الفتح: 29) (ينظر: ابن منظور، لسان العرب).

وإذا انتقلنا إلى الجانب الاصطلاحي، نجد ابن خلدون يُعرف الزراعة - أو صناعة الفلاحة - بأنها "اتخاذ الأقوات والحبوب، بالقيام على إثارة الأرض لها وازدراعها، وعلاج نباتها وتعهده بالسقي والتنمية إلى بلوغ غايته، ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه". ويذهب ابن خلدون إلى اعتبارها أقدم الصناعات على الإطلاق، وذلك لأنها المحصلة للقوت الأساسي، مما جعلها تختص بالبدو الذين سبقوا أهل الحضار في نمط عيشهم، إذ يقول: "البداية أقدم من الحضار وسابقة عليه، فهي صناعة بدوية لا يقوم بها الحضار ولا يعرفونها" (ابن خلدون، المقدمة)، وقد التفت الجغرافيون المسلمون إلى هذا التنوع، فميزوا بين ما يزرع داخل القرى من نخيل وأشجار، وما يزرع خارج الأسوار، مما يعكس وعياً مبكراً بأنماط الاستثمار الزراعي.

ثانياً: الأسس المالية للاقتصاد الزراعي

إن استقرار النشاط الزراعي وازدهاره لم يكن ليتم بمعزل عن النظام المالي للدولة. وقد عُرف الخليفة أبو جعفر المنصور بتدبيره المالي واقتصاده في الإنفاق، مما ملاً خزائن الدولة وأورث ابنه المهدي ثروة طائلة ساهمت في استقرار فترة حكمه. وكان المنصور حريصاً على مراقبة أبنائه ومنعهم من الإسراف، واستمر العمل على هذا النهج حتى خلافة المأمون، حيث يُعد الفضل بن سهل أول من سنّ زيادة الأرزاق، مما يدل على أن السياسة المالية كانت ركناً أساسياً في بناء الدولة (يعقوب: 1980).

وقد تنوعت موارد الدولة العباسية، وجاء في مقدمتها الخراج، وهو المورد الأهم نظراً لارتباطه بالأرض. وقد شمل الخراج الأراضي التي فتحها المسلمون عنوة وأقيمت بيد أهلها لقاء ضريبة محددة، إضافة إلى جزية أهل الذمة والعشور التي سُنت في عهد عمر بن الخطاب. وسار الخلفاء العباسيون على نظام الإقطاع، فمَنَحُوا أراضٍ واسعة لكبار رجال الدولة، وكانت الضرائب تُحدد بناءً على تقارير المساحين، ثم تُسلم إلى ما يُعرف بـ "المستخرج". وقد أوردت المصادر أن دخل الدولة من هذه الضرائب بلغ قرابة 420,000,000 درهم، مما يبين ضخامة العائد الاقتصادي للأرض في تلك الحقبة.

غير أن جباية الخراج لم تخلُ من شدة أحياناً، مما دفع الوزير علي بن عيسى إلى إصدار رسائل تدعو إلى الرفق بالفلاحين، حفاظاً على استمرارية الإنتاج ومنعاً للظلم (سعيد: 1993).

وإلى جانب الخراج، كان خُمس غنائم الحرب مورداً مهماً، إذ وسَّع القاضي أبو يوسف مفهوم الغنيمة ليشمل ما يستخرج من المعادن والكنوز والبحر من حلي وعنبر. وقد حدد الله مصرف الخمس في قوله: (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ...) (الأنفال: 41).

كما شكلت الصدقات والزكاة رافداً اجتماعياً ومالياً، إذ كانت تُؤخذ من الأنعام والذهب والفضة وعروض التجارة والمحاصيل الزراعية، وتُصرف في مصارفها الثمانية المذكورة في قوله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ...) (التوبة: 60)، مما خلق توازناً بين الإنتاج والعدالة الاجتماعية.

ثالثاً: أنماط الملكية الزراعية وانعكاساتها الإنتاجية

تنوعت الملكية الزراعية في العصر العباسي الأول بما يتناسب مع مكانة مالكيها ومصالح الدولة. وكان من أبرز تلك الأنماط نظام الإقطاع، حيث كان الخلفاء يمنحون بعض المقربين من الشعراء والمحدثين والأطباء والمغنيين أراضٍ كمكافآت، وتكون ملكية تامة قابلة للتوريث، مما شجع على استثمار الأرض وتطويرها لضمان ديمومة الدخل. أما نظام الوقف فكان ينقسم إلى وقف خاص يقوم به الأغنياء والأثرياء لخدمة العامة، ووقف رسمي يقوم به الخليفة وأسرته لخدمة الأماكن المقدسة كالحرمين، ويمنع بيعه أو دخوله في الأملاك الخاصة. وقد أسهمت هذه الأنماط في تشكيل وعي اقتصادي راقٍ، جعل الأرض ليست مجرد مورد يُستغل، بل استثماراً يُحافظ عليه للأجيال.

أولى خلفاء العصر العباسي أهمية للزراعة تبلورت في العديد من المبادرات الإصلاحية وتمحورت في ميادين أساسية:

أ- إصلاح نظم ملكية الأرض الزراعية: تعد الأرض الزراعية أهم عناصر الإنتاج على مدى التاريخ.

ب- إصلاح وتطوير أنظمة الري: لقد ساهمت مصادر الري في مختلف مناطق الدولة العباسية ونظم ضبطها، ومدى تخصيص الموارد المالية اللازمة للأنفاق عليها في حفظ التوازن.

رابعاً: الأثر الاقتصادي للنشاط الزراعي

لم تقتصر أهمية الزراعة على توفير الغذاء، بل تجاوزتها لتكون محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية. وقد تجلّى ذلك في عدة مظاهر، أولها: زيادة الإنتاج وتنوع المحاصيل، إذ عمد المزارعون إلى زراعة أكثر من محصول في الوقت نفسه، كزراعة البقول مع الغروس، والسهم مع الزعفران، مع استخدام نظم ري متطورة وحفظ المياه في البرك والصحاريح، إضافة إلى معرفتهم بطبيعة التربة وأوقات الزراعة ثانياً: حفظ المنتجات وتخزينها في مخازن ومطمرات منحوتة في الصخور، لاستخدامها في أوقات الحروب والمجاعات، مما يعكس تخطيطاً اقتصادياً استراتيجياً. ثالثاً: زيادة اليد العاملة وتقليل النزوح الريفي، مما وفر فرص عمل للمجتمع وساهم في استقراره السكاني.

وكان من أبرز نتائج هذا الازدهار انخفاض الأسعار وانعكاسه المباشر على مستوى المعيشة؛ إذ تذكر المصادر أنه كان يُباع الكشب بدرهم، والتمر ستون رطلاً بدرهم، والزيت ستة عشر رطلاً بدرهم، ولحم الغنم ستون رطلاً بدرهم، والعسل عشرة أطلال بدرهم، مما يعكس وفرة الإنتاج وتوازن الأسواق.

وعلى المستوى الكلي، بلغت عائدات الخزينة في عهد هارون الرشيد نحو خمسمائة ألف درهم من الفضة وعشرة آلاف دينار من الذهب سنوياً، وقيل إنها بلغت ستة أو سبعة آلاف قطار من الذهب، وزنة القطار ثلاثون ألف دينار هذه الأرقام الضخمة لم تكن لتتحقق لولا أن الزراعة كانت العصب التي تنبض بها الحياة الاقتصادية في العراق العباسي.

هناك عدة أساليب استخدمت في العصر العباسي في المجال الزراعي وكلها أدت إلى زيادة إنتاجية الأرض الزراعية ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

أ- التسميد

ب- عدم تقارب المغروسات

ج- التكنيس

د- التركيب

خامساً: الأنشطة الاقتصادية المساندة للزراعة

إلى جانب الزراعة، ازدهرت في بغداد أنشطة حرفية وصناعية ساندت الاقتصاد وزادت من تنوعه. فقد أقيمت في المدينة مصانع للورق بعد انتقال هذه الصناعة من الصين، ويُقال إن الفضل بن يحيى البرمكي هو من أنشأ صناعة الكاغذ فيها على غرار سمرقند

وقد ساعدت هذه التقنيات في توسيع الرقعة الزراعية خارج ضفاف الأنهار، مما أدى إلى زيادة الإنتاج واستقرار الاقتصاد الريفي. (حمدان، 1970).

خامساً: الفيضانات وإدارة المخاطر المائية

أدى تطور نظم الري في العراق العباسي إلى نتائج اقتصادية مهمة، أبرزها:

- زيادة الإنتاج الزراعي
- استقرار السكان في الأرياف
- توسع المدن الكبرى مثل بغداد
- ارتفاع موارد الدولة من الخراج
- تنشيط التجارة الداخلية

سادساً: أثر الري في التنمية الاقتصادية

وقد جعل هذا التطور العراق من أهم المراكز الاقتصادية في العالم الإسلامي خلال العصر العباسي (حسن إبراهيم، 1986).

8. التقنيات الزراعية والإنتاج الزراعي في العراق في العصر العباسي:

شهد العراق في العصر العباسي تطوراً ملحوظاً في التقنيات الزراعية وأساليب الإنتاج، إذ لم تعد الزراعة تعتمد على الطرق التقليدية البسيطة، بل أصبحت منظومة إنتاج متكاملة ترتبط بالمعرفة والخبرة المتراكمة وإدارة الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والتربة. وقد انعكس هذا التطور على حجم الإنتاج وتنوع المحاصيل، مما جعل العراق أحد أهم الأقاليم الزراعية في الدولة الإسلامية.

لقد استفاد المجتمع الزراعي في العراق من خبرات طويلة تراكمت منذ العصور السابقة، إلا أن العصر العباسي شهد مرحلة من التنظيم والتوسع في استخدام الأرض والمياه. فقد أشار المؤرخون إلى أن الأراضي الزراعية في السواد كانت تُستغل بشكل مكثف، وأن الفلاحين كانوا يعتمدون على أساليب متعددة في الزراعة الموسمية والمتداخلة، بحيث تُزرع أكثر من مادة زراعية في السنة الواحدة وفقاً لطبيعة التربة وتوفر المياه (اليقوي، 1964).

كما تطور فهم الفلاحين لدورة الأرض الزراعية، فكانوا يتركون بعض الأراضي فترة قصيرة لاستعادة خصوبتها، ثم يعيدون زراعتها بمحاصيل مختلفة، وهو ما أسهم في رفع مستوى الإنتاج وتقليل تدهور التربة. وقد انعكس هذا الوعي الزراعي في ازدهار الزراعة في ضواحي بغداد والمدن الكبرى، حيث أصبحت الأراضي المحيطة بها مراكز إنتاج غذائي مستمر يغذي السكان والأسواق (المقدسي، 1991).

ولم يقتصر التطور الزراعي على أساليب الزراعة فقط، بل شمل تنوع المحاصيل بشكل كبير، إذ أدخلت إلى العراق محاصيل جديدة أو توسعت زراعتها مثل القطن وقصب السكر وبعض أنواع الفواكه والخضروات، إلى جانب المحاصيل التقليدية كالقمح والشعير والتمر. وقد ساعد هذا التنوع في تحقيق نوع من الاستقرار الغذائي وتخفيف الاعتماد على محصول واحد، مما جعل الاقتصاد الزراعي أكثر مرونة في مواجهة الأزمات (متز، 1999).

كما لعبت خبرة الفلاحين دوراً مهماً في تحسين طرق العناية بالمحاصيل، من حيث التسميد الطبيعي، وتنقية البذور، ومراعاة مواسم الزراعة والحصاد. وقد أشار بعض المؤرخين إلى أن الفلاح العراقي في العصر العباسي كان يمتلك معرفة عملية دقيقة بطبيعة الأرض والمناخ، وهو ما ساعد على تحقيق إنتاج وفير في سنوات عديدة (ابن كثير، 1986).

ومن جهة أخرى، كان لتطور الإنتاج الزراعي أثر مباشر على الحياة الاقتصادية في المدن، وخاصة بغداد التي اعتمدت على الريف في تزويدها بالغذاء. وقد أدى هذا الترابط بين الريف والحضر إلى نشوء حركة تجارية نشطة تقوم على تبادل المنتجات الزراعية بالسلع المصنعة، مما ساهم في ازدهار الأسواق واتساع النشاط التجاري الداخلي (الخضري، 1872).

كما أن زيادة الإنتاج الزراعي أدت إلى ارتفاع مستوى الاستقرار الاجتماعي في الريف، حيث قلّت الهجرات نحو المدن بسبب توفر فرص العمل الزراعي، وازدياد الحاجة إلى الأيدي العاملة في مواسم الزراعة والحصاد. وقد انعكس ذلك على استقرار المجتمع الريفي وارتباطه الوثيق بالأرض بوصفها مصدر العيش الأساسي (حسن إبراهيم، 1986).

إن هذا التطور في التقنيات الزراعية والإنتاج لم يكن مجرد تقدم تقني فحسب، بل كان جزءاً من منظومة اقتصادية متكاملة ساهمت في تعزيز قوة الدولة العباسية. فقد ارتبطت الزراعة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة المالية للدولة، حيث كان الخراج يعتمد بشكل أساسي على حجم الإنتاج الزراعي، مما جعل تحسين الزراعة هدفاً اقتصادياً وإدارياً في آن واحد (أبو يوسف، 1980).

وبذلك يمكن القول إن العراق في العصر العباسي شهد مرحلة ازدهار زراعي حقيقي، لم يكن قائماً على وفرة الطبيعة فقط، بل على تطور الإنسان في إدارة الأرض والمياه وتحسين أساليب الإنتاج، مما جعله نموذجاً متقدماً في التاريخ الاقتصادي الإسلامي.

(ابن خلدون، الدرويش، 2004 ؛ الحاجري، 1965)، وقد فضل الجاحظ الكتابة على الورق القطني لسلابته، وذكر ياقوت الحموي أن صناعة الورق كانت تتمركز في "دار الفز" (هارون، 1996؛ الحموي، 1995). كما انتشرت صناعة المنسوجات في محلات متعددة كالعنابيين والتصرية، مما جذب أعداداً كبيرة من الحرفيين في مجالات التطريز والصباغة والقصارة.

ولم تغفل الحركة الاقتصادية عن النقل النهري، فيفضل موقع بغداد على ضفتي دجلة والفرات، قامت شبكة واسعة من المراكب لنقل البضائع والأشخاص، وكان لكل طائفة من الملاحين رئيس وشيخ ينظم أعمالهم، كما استُخدمت المراكب في النزهة والترفيه (ابن الجوزي، 1992).

وقد أبدى الرشيد إعجابه بأعاني الملاحين، مما يدل على أن هذه المهنة كانت جزءاً من النسيج الاجتماعي الحي، ومع أن بعض المصادر تشير إلى نظرة دونية تجاه بعض الحرف كالنسيج، حيث وصف الجاحظ بعض الحائكين بصفات سلبية، إلا أن ذلك لم يمنع من كونها ركيزة مهمة في دورة الإنتاج الاقتصادي (الراغب، 1987).

وهكذا، يتبين لنا أن الزراعة في العراق العباسي لم تكن مجرد نشاط معيشي تقليدي، بل كانت نظاماً اقتصادياً متكاملًا ارتبط بسياسات الدولة المالية، وأسهم بفاعلية في تحقيق التنمية، وخلق بيئة خصبة لتطور الصناعات المساندة، مما جعل من بغداد والعراق نموذجاً حضارياً رائداً في الربط بين الإنتاج الزراعي والنهضة الاقتصادية.

7. نظم الري والبنية المائية في العراق في العصر العباسي:

أولاً: الخصائص الطبيعية والمائية للعراق

يُعد العراق في العصر العباسي من أغنى الأقاليم الإسلامية من حيث الموارد المائية، إذ شكّل نهرا دجلة والفرات الأساس الجغرافي للحياة الاقتصادية والزراعية. وقد ساعد هذا الموقع على نشوء نظام زراعي مستقر يعتمد على المياه السطحية وشبكات الري المعقدة.

وقد أشار الجغرافيون المسلمون إلى أن أرض العراق، وخاصة منطقة السواد، كانت من أكثر المناطق خصوبة وكثافة إنتاجية، مما جعلها مركزاً اقتصادياً مهماً في الدولة العباسية (اليقوي، 1964). ومع ذلك، فإن هذا الغنى المائي كان مصحوباً بمخاطر الفيضانات الموسمية والجفاف، مما استدعى تطوير أنظمة ري وإدارة مياه دقيقة.

ثانياً: شبكة القنوات المائية في العراق

اعتمد النظام الزراعي في العراق على شبكة واسعة من القنوات المائية التي كانت تُشتق من دجلة والفرات لري الأراضي الزراعية.

وقد ورث العباسيون جزءاً كبيراً من هذه الشبكات من العصور السابقة، خاصة الساسانية، ثم عملوا على إعادة تأهيلها وتوسيعها بما يتناسب مع زيادة الإنتاج الزراعي (ابن كثير، 1986).

وكانت هذه القنوات تُقسم إلى:

- قنوات رئيسية لنقل المياه
- قنوات فرعية لتوزيعها
- جداول وسواقي للأراضي الصغيرة

وقد شكّل هذا النظام أساساً لزيادة الرقعة الزراعية واستقرار الإنتاج.

ثالثاً: الإدارة المائية والتنظيم الحكومي

اعتمدت الدولة العباسية على جهاز إداري لتنظيم المياه، حيث تولّى موظفون متخصصون الإشراف على القنوات وتوزيع المياه بين القرى.

ومن أبرز مهام هذا الجهاز:

- تحديد حصص المياه
- مراقبة السدود
- حل النزاعات بين المزارعين
- صيانة القنوات

وقد ارتبط هذا التنظيم ارتباطاً مباشراً بالنظام المالي للدولة، لأن الزراعة كانت المصدر الأساسي للخراج (ابن الجوزي، 1992).

رابعاً: تقنيات الري وأساليب استثمار المياه

تنوعت تقنيات الري في العراق العباسي لتناسب طبيعة الأرض وتفاوت مستوياتها، ومن أبرزها:

- السواقي المائية لنقل المياه
- النواير لرفع المياه إلى الأراضي المرتفعة
- البرك الاصطناعية لتخزين المياه
- القنوات المفتوحة والمغلقة

شواهد ودلالات على تطور الإنتاج الزراعي في العراق العباسي

يمكن الوقوف على مظاهر التطور الزراعي في العراق خلال العصر العباسي من خلال عدد من الشواهد التاريخية التي نقلتها المصادر، والتي تعكس حجم التقدم في الإنتاج وتوسعه واتساع نطاقه. فقد أظهرت الروايات التاريخية أن الأراضي الزراعية في السواد لم تكن مجرد أراضٍ محدودة الإنتاج، بل كانت تمثل مركزاً اقتصادياً واسعاً يمد المدن الكبرى، وعلى رأسها بغداد، باحتياجاتها الغذائية اليومية، وهو ما يدل على وجود فائض إنتاجي في فترات متعددة (اليقوي، 1964).

كما تشير بعض الأخبار التاريخية إلى وفرة المحاصيل وانخفاض أسعار المواد الغذائية في أسواق بغداد في بعض الفترات، وهو ما يعكس بشكل مباشر ارتفاع الإنتاج الزراعي واستقرار منظومة التوريد من الريف إلى الحضر. وقد ارتبط هذا الانخفاض في الأسعار بازدهار الزراعة واتساع الرقعة المزروعة نتيجة انتظام الري وتحسن الإدارة الزراعية (المقديسي، 1991).

ومن الشواهد المهمة أيضاً ما ذكره المؤرخون حول تنوع المحاصيل الزراعية في العراق، حيث لم تعد الزراعة مقصورة على الحبوب الأساسية، بل شملت محاصيل نقدية وتجارية ساهمت في تنشيط حركة الاقتصاد، وأدت إلى ربط الإنتاج الزراعي بالأسواق المحلية والإقليمية، مما عزز دور العراق كمركز تجاري وزراعي في آن واحد (متز، 1999).

كما تكشف بعض الروايات عن أن الزراعة كانت موسمية منظمة، تعتمد على معرفة دقيقة بمواعيد الأمطار والري، إلى جانب الاعتماد على شبكة القنوات المائية، وهو ما يعكس وجود خبرة تراكمية لدى الفلاحين في التعامل مع البيئة الزراعية.

وقد ساعد هذا التنظيم في تقليل مخاطر فشل المحاصيل وزيادة الاستقرار الإنتاجي (ابن كثير، 1986). ويُسَدَّدُ كذلك من خلال الأخبار التاريخية على أن الدولة كانت تعتمد بشكل كبير على العائدات الزراعية في تمويل الخراج، مما جعل الزراعة ليست مجرد نشاط اقتصادي بل أساساً للسياسة المالية للدولة العباسية، وهو ما يفسر اهتمام السلطة الحاكمة بإصلاح الأراضي وشق القنوات ودعم الفلاحين في بعض الفترات (أبو يوسف، 1980).

إن هذه الشواهد مجتمعة تؤكد أن التطور الزراعي في العراق العباسي لم يكن تطوراً عشوائياً، بل كان نتيجة تفاعل بين عوامل طبيعية وبشرية وإدارية، أسهمت جميعها في بناء اقتصاد زراعي متقدم نسبياً مقارنة بعصره، وجعلت من العراق أحد أهم الأقاليم الإنتاجية في العالم الإسلامي.

9. أثر الزراعة والري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق في العصر العباسي:

شكل النشاط الزراعي ونظم الري في العراق خلال العصر العباسي الأساس الحقيقي الذي قامت عليه البنية الاقتصادية للدولة، إذ لم تكن الزراعة مجرد قطاع إنتاجي محدود، بل كانت منظومة شاملة ارتبطت بالسياسة المالية والإدارية والاجتماعية، وأسهمت في بناء واحدة من أكثر الحضارات الإسلامية ازدهاراً في التاريخ الوسيط. وقد انعكس هذا الارتباط العميق بين الأرض والاقتصاد على شكل الدولة نفسها، حيث أصبحت الزراعة مصدر القوة المالية الأولى، ومحدد الاستقرار السياسي والسكاني. لقد أشار القرآن الكريم إلى العلاقة بين الأرض والإنتاج بوصفها نعمة إلهية مرتبطة بسعي الإنسان، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرَثُونَ ﴿٦٣﴾ أَلَنْتُمْ تَرْرَ غَوْنَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ (الواقعة: 63-64).

وهو ما يعكس البعد الفلسفي الذي فهمه المسلمون الأوائل للزراعة باعتبارها عملاً عمرانياً مرتبطاً بالاستخلاف في الأرض. وهذا المفهوم انعكس عملياً في الفكر الإداري للدولة العباسية، التي رأت في استثمار الأرض واجباً اقتصادياً ودينيّاً في آن واحد.

لقد كان العراق، وخاصة منطقة السواد، يمثل الخزان الاقتصادي الأكبر للدولة العباسية، إذ اعتمدت الخلافة على الخراج الزراعي بوصفه المصدر الرئيسي للدخل العام. ويشير أبو يوسف في كتابه الخراج إلى أن "صلاح الأرض واستمرار زراعتها هو أساس استمرار الخراج"، مؤكداً أن إرهاب الفلاحين يؤدي إلى خراب الأرض وانقطاع الموارد (أبو يوسف، 1980، ص 162). وهذا يوضح أن الفكر المالي الإسلامي في تلك المرحلة كان يدرك العلاقة المباشرة بين العدالة الاقتصادية واستمرار الإنتاج.

كما أسهمت وفرة الإنتاج الزراعي في تحقيق فائض غذائي واضح، انعكس على استقرار الأسعار في الأسواق. فقد كانت بغداد تعتمد بشكل كبير على الريف العراقي في تزويدها بالحبوب والتمر والزيت، ومع ارتفاع الإنتاج في بعض الفترات انخفضت أسعار المواد الغذائية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تحسين مستوى المعيشة العامة. ويذكر المسعودي أن وفرة الطعام في بعض مواسم الخلافة العباسية جعلت أسعار الحبوب واللحوم في متناول عامة الناس، وهو ما يعكس قوة النظام الزراعي آنذاك (المسعودي، 2002).

ومن الناحية الاجتماعية، أسهمت الزراعة في تثبيت السكان في الأرياف، وتقليل الهجرة نحو المدن، إذ وفرت الأراضي الزراعية فرص عمل واسعة للفلاحين والعمال الموسمين. وقد أدى ذلك إلى استقرار اجتماعي نسبي في المناطق الريفية، وربط السكان بالأرض بوصفها مصدر العيش الأساسي. ويشير ابن خلدون إلى أن العمران الريفي يرتبط مباشرة بالزراعة، وأن خراب الأرض يؤدي إلى تراجع العمران البشري (ابن خلدون، 2005).

كما أن توسع الرقعة الزراعية أدى إلى ازدهار المدن الكبرى، وعلى رأسها بغداد، التي أصبحت مركزاً اقتصادياً يعتمد على إنتاج الريف المحيط بها. فقد ارتبطت الأسواق البغدادية بشكل وثيق بالمناطق الزراعية، حيث كانت القوافل تنقل المحاصيل إلى الأسواق يومياً، مما خلق حركة تجارية نشطة بين الريف والحضر.

ويذكر الخطيب البغدادي أن بغداد كانت تستقبل المنتجات الزراعية من مختلف أقاليم العراق بشكل منتظم، مما جعلها مركزاً اقتصادياً عالمياً في عصرها (الخطيب البغدادي، 2001). ومن جهة أخرى، ساهم تطور نظم الري في زيادة الإنتاج الزراعي بشكل كبير، حيث مكّن الفلاحين من استغلال مساحات أوسع من الأراضي، بما في ذلك الأراضي البعيدة عن مجاري الأنهار. وقد أدى ذلك إلى تنوع الإنتاج الزراعي وارتفاع كميته، مما عزز قدرة الدولة على تمويل مؤسساتها الإدارية والعسكرية.

ويشير آدم متز إلى أن الحضارة الإسلامية في العصر العباسي كانت تعتمد بشكل كبير على الزراعة المنظمة، وأن تطور الري كان أحد أسباب ازدهار الاقتصاد (متز، 1999).

كما لعبت الزراعة دوراً مهماً في دعم الصناعات الحرفية، إذ وفرت المواد الخام اللازمة لصناعة النسيج، والمواد الغذائية، والتجارة الداخلية. فقد كانت محاصيل القطن والكتان أساساً لصناعة النسيج في بغداد والبصرة، بينما استخدمت الحبوب والزيوت في الصناعات الغذائية. وهذا الترابط بين الزراعة والصناعة أسهم في خلق اقتصاد متكامل نسبياً داخل الدولة العباسية (حسن إبراهيم، 1986).

ومن الناحية السياسية، كان النظام الزراعي يمثل ركيزة استقرار الدولة، إذ إن أي اضطراب في الإنتاج الزراعي كان يؤدي إلى خلل في موارد الخلافة. لذلك أولت الدولة العباسية اهتماماً كبيراً بإصلاح الأراضي وشق القنوات وحماية الفلاحين في بعض الفترات، لأن استقرار الزراعة يعني استقرار السلطة السياسية نفسها. ويذكر الطبري أن بعض الخلفاء كانوا يتابعون شؤون الري بشكل مباشر، لما له من أثر على موارد الدولة (الطبري، 1997).

كما أن الزراعة ساهمت في بناء طبقة اجتماعية ريفية مستقرة، لها دور في الإنتاج والتوزيع، مما خلق نوعاً من التوازن الاجتماعي بين الطبقات. وقد أدى هذا التوازن إلى تقليل حدة الصراعات الاجتماعية في بعض الفترات، خصوصاً عندما كانت الدولة قادرة على ضمان الأمن الغذائي للسكان. وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الزراعة في العراق العباسي لم تكن مجرد نشاط اقتصادي، بل كانت نظاماً حضارياً شاملاً أسهم في تشكيل بنية الدولة والمجتمع معاً. فقد ارتبطت بالاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، وحتى الفكر الديني، مما جعلها أحد أهم عناصر القوة في الحضارة الإسلامية خلال العصر العباسي.

10. التكامل الاقتصادي بين الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى في العراق في العصر العباسي:

يمثل الاقتصاد في العراق خلال العصر العباسي نموذجاً متكاملًا يقوم على ترابط وثيق بين الزراعة بوصفها الأساس الإنتاجي الأول، وبين الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل التجارة والصناعة والنقل، حيث لم تكن هذه القطاعات منفصلة عن بعضها، بل كانت تعمل ضمن منظومة اقتصادية واحدة تتبادل التأثير والتغذية. وقد شكّل هذا التكامل أحد أهم أسباب ازدهار الدولة العباسية واتساع قوتها الاقتصادية والحضارية.

لقد منح الموقع الجغرافي للعراق، وخصوبة أراضيه، ووفرة المياه فيه، أساساً زراعياً قوياً مكن من إنتاج فائض غذائي مستمر، وهذا الفائض لم يبق محصوراً في الريف، بل انتقل إلى المدن الكبرى، وخاصة بغداد، التي أصبحت مركزاً استهلاكياً وتجارياً وصناعياً في آن واحد. وقد أشار الخطيب البغدادي إلى أن بغداد كانت تستقبل المنتجات من مختلف أقاليم العراق بشكل منتظم، مما جعلها سوقاً كبرى في العالم الإسلامي (الخطيب البغدادي، 2001).

ويُعد هذا الترابط بين الريف والحضر من أهم سمات الاقتصاد العباسي، إذ كانت الزراعة تمد المدن بالغذاء، بينما توفر المدن أدوات الإنتاج والسلع المصنعة. وقد أدى هذا التبادل إلى خلق حركة تجارية نشطة، اعتمدت بشكل أساسي على وفرة الإنتاج الزراعي واستقراره. ويشير المسعودي إلى أن ازدهار الأسواق في بغداد والبصرة كان مرتبطاً مباشرة بوفرة المحاصيل الزراعية واستقرار طرق الإمداد (المسعودي، 2002).

ومن الناحية الفكرية، يمكن فهم هذا التكامل الاقتصادي في ضوء التصور الإسلامي للعمران، الذي يجعل من العمل في الأرض جزءاً من الاستخلاف في الكون، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَغْنَىٰكُمْ فِيهَا﴾ (هود: 61)، وهو ما يعكس البعد الحضاري لفكرة التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، حيث ترتبط الزراعة بالإعمار الشامل وليس بالإنتاج المادي فقط.

كما أسهمت الزراعة في دعم الصناعات الحرفية بشكل مباشر، إذ وفرت المواد الخام الأساسية للصناعة مثل القطن والكتان لصناعة النسيج، والحبوب والزيوت للصناعات الغذائية. وقد ازدهرت في بغداد والبصرة صناعات متعددة اعتمدت على الإنتاج الزراعي المحلي، مما خلق حالة من الاكتفاء النسبي داخل الاقتصاد العباسي. ويذكر حسن إبراهيم أن العلاقة بين الزراعة والصناعة في العصر العباسي كانت علاقة تكامل وظيفي وليست مجرد علاقة تبادل (حسن إبراهيم، 1986). حظيت التجارة في العراق في العصر العباسي بجانب كبير من الاهتمام المصادر العربية القديمة، ولعل ذلك ناتج عن ازدهار الحركة التجارية في ذلك العصر.

- الاستفادة من النماذج والسياسات المالية الإسلامية المبكرة (كالرفق بالمنجنين، واستقرار الضرائب، وإحياء الموات) في صياغة حلول معاصرة لأزمات الأمن الغذائي في عالمنا العربي والإسلامي اليوم.

12. المصادر:

القرآن الكريم.

- الألوسي، عادل محيي الدين. (1982). تجارة العراق البحرية في العصر العباسي. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- ابن جبير، محمد بن أحمد. (1846). رحلة ابن جبير. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج. (1992). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج 1-3). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2004). المقدمة (تحقيق عبد الله محمد الدرويش). دمشق: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.
- ابن طيفور، أحمد بن أبي طاهر. (2002). تاريخ بغداد (تحقيق السيد عزت العطار، ج 3). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1986). البداية والنهاية. القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414 هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- ابن مسكويه، أحمد بن محمد. (2000). تجارب الأمم وتعاقب الهمم (تحقيق أبو القاسم إمامي، ط 2). طهران: دار سروش.
- ابن واصل، محمد بن سالم. (1953). مفرج الكروب في أخبار بني أيوب (تحقيق جمال الدين الشبلي). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
- أبو حنيفة الدينوري، أحمد بن داود. (2002). كتاب النبات. بيروت: دار الفكر.
- أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين. (1972). أدب الغريب. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- أبو الفضل المشقي، جعفر بن علي. (ب. ت.). الإشارة إلى محاسن التجارة. القاهرة: مطبعة المؤيد.
- أبو المطهر الأزد، محمد بن أحمد. (1902). حكاية أبي القاسم البغدادي. بغداد: مكتبة المثنى.
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. (1985). كتاب الخراج (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد). القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد. (1974). تحفة الوزراء (تحقيق حبيب علي الراوي). القاهرة: دار ومطابع الشعب.
- الجاحظ، عمرو بن بحر. (1965). كتاب الحيوان (تحقيق عبد السلام هارون). بيروت: دار الكتب العلمية.
- حسن، حسن إبراهيم. (1974). تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي (ج 3). بغداد: دار الرشيد.
- حمدان، جودة حسنين. (1970). جغرافية المدن (ط 2). دمشق: عالم الكتب.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (2001). تاريخ بغداد أو مدينة السلام. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الخضري، محمد بك. (1872). الدولة العباسية. بيروت: دار الكتب العلمية.
- سعيد، فاروق. (1993). العامة في بغداد في العصر العباسي. بيروت: دار المنتخب العربي.
- شيخ الرية، شمس الدين الأنصاري. (1988). نخبة الدهر في عجائب البر والبحر. دمشق: دار إحياء التراث العربي.
- الشيخري، عبد الرحمن بن نصر. (ب. ت.). نهاية الرتبة في طلب الحسبة. بيروت: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- الطبري، محمد بن جرير. (1970). تاريخ الرسل والملوك (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 2). القاهرة: دار المعارف.
- عون، عبد الرؤوف. (1961). الفن الحربي في صدر الإسلام. القاهرة: دار المعارف.
- المسعودي، علي بن الحسين. (2002). مروج الذهب ومعادن الجوهر. بيروت: المكتبة العصرية.
- المسري، حسين علوان. (1992). تجارة العراق في العصر العباسي. الكويت: جامعة الكويت، كلية الآداب.
- المقسي، محمد بن أحمد. (1991). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- اليقوبي، أحمد بن إسحاق. (1964). تاريخ يعقوبي (تحقيق محمد صادق بحر العلوم). النجف: مطبعة الغري الحديثة.

ومن جهة أخرى، كان للنقل دور محوري في ربط مناطق الإنتاج بمراكز الاستهلاك، حيث اعتمد العراق بشكل كبير على النقل النهري عبر دجلة والفرات، إضافة إلى الطرق البرية التي ربطت القرى بالمدن. وقد ساهم هذا النظام في تسهيل حركة البضائع الزراعية وتقليل تكاليف النقل، مما عزز من كفاءة السوق الداخلية. ويشير آدم مزر إلى أن شبكة النقل في العراق العباسي كانت من أكثر الشبكات تطوراً في العالم الإسلامي في ذلك الوقت، وأنها اعتمدت بدرجة كبيرة على الإنتاج الزراعي (مزر، 1999).

كما لعبت التجارة دوراً أساسياً في تصريف الفائض الزراعي إلى خارج العراق، حيث كانت المحاصيل تُنقل إلى أقاليم أخرى داخل الدولة الإسلامية، بل وإلى أسواق بعيدة عبر طرق التجارة الدولية. وقد جعل هذا العراق مركزاً اقتصادياً عالمياً يربط بين الشرق والغرب، خاصة في ظل ازدهار بغداد كعاصمة سياسية واقتصادية كبرى.

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا التكامل الاقتصادي إلى نشوء طبقات اجتماعية متعددة مرتبطة بالإنتاج الزراعي والتجاري والصناعي، مثل طبقة التجار، وطبقة الفلاحين، وأصحاب الحرف. وقد أسهم هذا التنوع في خلق مجتمع اقتصادي متوازن نسبياً، يقوم على توزيع الأدوار بين مختلف الفئات. ويذكر ابن خلدون أن ازدهار العمران مرتبط بتعدد الصناعات وتكاملها، وأن الدولة القوية هي التي تنظم هذا التكامل (ابن خلدون، 2005). كما أن استقرار الزراعة أدى إلى استقرار سياسي نسبي، لأن الموارد المالية للدولة كانت تعتمد بشكل رئيسي على الخراج الزراعي. ولذلك فإن أي خلل في الإنتاج الزراعي كان ينعكس مباشرة على الاستقرار العام للدولة. ويذكر الطبري أن بعض الفترات شهدت اهتماماً مباشراً من الخلفاء بشؤون الزراعة والري بسبب تأثيرها على موارد الدولة (الطبري، 1997).

ومن خلال هذا الترابط يمكن القول إن الاقتصاد العباسي لم يكن اقتصاداً أحادياً يعتمد على الزراعة فقط، بل كان اقتصاداً تكاملياً تتداخل فيه القطاعات المختلفة، حيث تشكل الزراعة القاعدة الأساسية التي تقوم عليها بقية الأنشطة. وقد أدى هذا التكامل إلى تحقيق درجة عالية من الاستقرار الاقتصادي، ساعدت على ازدهار الحضارة الإسلامية في تلك الفترة. إن هذا النموذج الاقتصادي يعكس قدرة الدولة العباسية على استثمار مواردها الطبيعية والبشرية بشكل فعال، حيث لم تكن الزراعة مجرد نشاط إنتاجي، بل كانت محوراً لبناء منظومة اقتصادية متكاملة شملت الصناعة والتجارة والنقل والمجتمع، مما جعل العراق أحد أهم المراكز الاقتصادية في التاريخ الإسلامي الوسيط.

11. خاتمة البحث والنتائج:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

فإن هذا البحث قد سعى إلى تتبع ودراسة واقع الزراعة ونظم الري في العراق خلال العصر العباسي، واستجلاء أثرهما الهيكلي في مسيرة التنمية الاقتصادية والاستقرار الحضاري. وفي ختام هذه الدراسة، تتوصل الباحثة إلى جملة من النتائج العلمية المحددة التي تفسر الفرضية الأساسية للبحث، على النحو التالي:

أولاً: نتائج البحث العلمية

- الارتباط الشرطي بين التنمية والاستقرار السياسي: أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية حتمية بين اهتمام السلطة العباسية بالبنية التحتية المائية وبين الاستقرار الشامل؛ فكلما ازداد رفق الدولة بالفلاحين وصيانة الأنهار، انتعش بيت المال (أبو يوسف، 1985)، وفي المقابل، كان إهمال السدود يتبعه مباشرة تراجع اقتصادي واضطرابات اجتماعية تصف بأمن الخلافة (حسن، 1974).
- عبقورية الإدارة المائية العباسية: لم يكن ازدهار الري في العراق نتاج وفرة جغرافية مجردة، بل استند إلى "مأسسة" حقيقية عبر دواوين متخصصة (مثل ديوان الماء) أشرفت على هندسة شق قنوات دجلة والفرات، وتوزيع الحصص المائية بعدالة، وابتكار تقنيات متطورة كالبرك والنواعير لمواجهة خطر الفيضانات الدورية (حمدان، 1970).
- التكامل القطاعي (من الحقل إلى السوق): بيّنت الدراسة أن الطفرة الزراعية في العراق العباسي لم تقف عند حد الاكتفاء الذاتي الغذائي، بل تحولت إلى مغزٍ رئيس لقطاع الصناعات التحويلية (كصناعة المنسوجات القطنية والورق والزيت) وتنشيط حركة التجارة الخارجية عبر النقل النهري والموانئ البصرية (الألوسي، 1982؛ الجاحظ، 1965).
- مرونة السياسة المالية والتشريعية: كشفت الدراسة أن تحول الدولة العباسية من نظام "المقاطعة" الجائر إلى نظام "المقاسمة" النسبي في جباية الخراج شكّل حافزاً أساسياً للفلاحين لزيادة رقعة الأرض المزروعة وتنوع المحاصيل الاستراتيجية كقصب السكر والأرز (أبو يوسف، 1985).

ثانياً: التوصيات والمقترحات

بناءً على ما أسفرت عنه هذه الدراسة من معطيات واستنتاجات، نتقدم الباحثة ببضع توصيات لعلها تفتح آفاقاً لبحوث مستقبلية:

- التوصية بضرورة توجيه طلبية الدراسات العليا نحو العناية بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للحضارة الإسلامية، والابتعاد عن النمطية التاريخية المقصورة على السرد السياسي والعسكري.
- الدعوة إلى إجراء دراسات مقارنة معمقة بين النظم المائية في العراق العباسي ونظيراتها في أقاليم إسلامية أخرى كالأندلس ومصر، للوقوف على التمايز الهندسي والإداري.